مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية
Eissn :2602-5264 Issn : 2353-0499
المجلد10 / العدد: 01 (2022)، ص 42- 70

آليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الأنساق الاجتماعية

Social control mechanisms and their role in maintaining the survival and persistence of social systems

فتال صليحة[1]

[1] جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، Saliha.fettal@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2021/09/29 تاريخ القبول: 2021/11/24 تاريخ النشر:2022/01/23

ملخص:

هدف هذه الورقة العلمية تحديد الآليات التي تعتمدها مختلف الأنساق الاجتماعية في ضبط سلوك أفرادها للحفاظ على بقائها واستمرارها، وذلك من خلال تحديد مفهوم الضبط الاجتماعي، وإبراز النظريات التي تناولت هذا المفهوم، وذكر أهم الوسائل المعتمدة لتحقيقه، والمؤسسات الاجتماعية التي تعمل على ضبط سلوك الفرد، وإلزامه باحترام معايير وأعراف وقيم المعترف بها، والاطلاع على الأدبيات التي تناولت هذا المفهوم والتي أكدت على أهميته في الحياة اليومية وضرورته ضمان توافق سلوك الأفراد مع النظام القائم في المجتمع

كلمات مفتاحية: الضبط الاجتماعي، المعايير الاجتماعية، الأعراف، النسق الاجتماعي، انحراف السلوك.

Abstract:

The current article aims to identify the mechanisms adopted by different social systems to control the behavior of their members to maintain their survival and continuity, by defining the concept of social control, by highlighting the theories that dealt with this concept, and by mentioning the main means adopted to achieve this, and the social institutions that work to control the behavior of the individual, and obliging him

to respect the standards, norms and values of the society, and to peruse the literatures that have dealt with of this concept, that confirmed on the importance of this concept in everyday life and underlines its need to ensure the compatibility of the behavior of individuals with the existing system in society.
Keywords: Social control; social norms; values; system control; behavior deviance.

المؤلف المرسل: فتال صليحة

1.مقدمة:

الإنسان اجتماعي بطبعه، لا يمكن له ان يعيش معزولا عن بني جنسه، وتواجده في المجتمع يفرض عليه ان يدخل في مجموعة من العلاقات مع الافراد الآخرين، فخلال تفاعلهم واجتماعهم وتعاونهم، ومشاركتهم النشاطات اليومية يتمكنون من تحقيق حاجياتهم وأهدافهم، ويستمدون من بعضهم البعض القوة والأمن والطمأنينة. فاجتماعهم في جماعات وقيام الحياة الاجتماعية بينهم واستقرارها واستمرارها يستلزم وجود أنظمة وقوانين وأعراف، لتنظيم أحوالهم وتحديد أدوارهم ومكانة كل واحد فيهم، وضبط سلوكهم، للقضاء على مختلف الصراعات والتوترات داخل المجتمع.

يعد الضبط الاجتماعي ظاهرة اجتماعية نفسية نفعية ضرورية في كل المجتمعات، لها وظيفة بنائية، تتدخل في تكوين وتسيير العلاقات الاجتماعية، تشمل مختلف الآليات والأساليب التي يمارسها المجتمع باستمرار لإخضاع أفراده والتزامهم بتطبيق القواعد والقيم والمعايير الاجتماعية، ليتمكن من الحفاظ على بقائه وتوازنه، حيث يرى ابن خلدون "أن الضبط الاجتماعي من الضروريات اللازمة للمجتمع الناجم عن حاجة طبيعية في الإنسان، وفائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع، أساسه الوازع، الذي هو ضرورة من ضرورات

الاجتماع والتعاون، لأن الحاجة إليه تفرضها طبيعة الإنسان نفسه، حيث أن قيام الحياة الاجتماعية، وبقاء الإنسان يتطلب وجود نوع من السلطة، تحفظ للمجتمع تماسكه وتعمل على تقوية التعاون بين أفراده، وكبح عدوان بعضهم على بعض سواء كأفراد أو جماعات" (السمري عدلي،2003، ص 14)

تعمل الضوابط الاجتماعية بصورة طبيعية تلقائية في حياة الفرد دون الشعور بأي ضغط أو إكراه، فهي توضح أسس العلاقات الاجتماعية، وتقدم لأفراد المجتمع دستور التعامل فيما بينهم، فهو نظام يحوي على مجموعة من المعايير والقواعد والعادات والتقاليد المنبثقة من الجماعة أو المجتمع، يسير على ضوئها أفراده من أجل تحقيق التماسك الاجتماعي، وترسيخ الوحدة الكلية،

ولضمان الحد الأدنى من التجانس بين الأفراد في المجتمع، تمارس مختلف المؤسسات الاجتماعية التي تشمل الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والهيئة الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية الضبط الاجتماعي بشكل مباشر أو غير مباشر في تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع، واكتسابه أنماط سلوكية مقبولة اجتماعيا، والتي تتنقل من جيل إلى آخر دون أن يحدث شذوذ في طريقة أدائها، غير أنها تخضع للتغيير والتطوير بما يتفق مع طبيعة وحاجات المجتمع.

مما سبق، تتضح الحاجة الماسة الى الكشف عن الأليات التي تعتمدها الأنظمة الاجتماعية في ضبط سلوك أفرادها للحفاظ على بقائها واستمرارها، وذلك من خلال تحديد مفهوم الضبط الاجتماعي، وتناول مختلف النظريات التي حاولت تفسير هذا المفهوم، وذكر أهم الوسائل والآليات المعتمدة لتحقيقه، وإبراز أهمية المؤسسات الاجتماعية في ضبط وتوجيه سلوك الفرد وفقا لمتطلبات وحاجات المجتمع.

2.مفهوم الضبط الاجتماعي

جاء مفهوم الضبط الاجتماعي بمعنى يراقب أو يسيطر، وقد استعمله تالكوت بارسونز «بمعنى الكلمة الألمانية Henscharft السيطرة واستعمالها ماكس فيبر بشكل واسع بالرقابة الملزمة حيث لكلمة الرقابة معنى سلبا تعني يشرف وعند الحاجة يمنع (ريمون، بودون وفرانسوا، بوريكو، 1998، تر: سليم حداد، ص 335).

وردت عدة تعاريف للضبط الاجتماعي، حيث أطلق عليها ابن خلدون الرقابة الاجتماعية التي هي كافة الجهود والإجراءات ، التي يتخذها المجتمع أو جزء من هذا المجتمع لحمل أفراده على السير على المستوى العادي المألوف المصلح عليه الجماعة دون انحراف أو اعتداء (عصمت عدلي، 2000، ص 99)

وعرفه **روس "Ross"** 1902 الذي يعد أقدم الذين كتبوا عن الضبط الاجتماعي كمصطلح علم الاجتماع بأنه "ضرورة اجتماعية جوهريا قيم المجتمع ومثله". حيث يرى أن الضبط الاجتماعي هو السيطرة المقصودة التي تؤدي وظيفة في حياة المجتمع". (سيد أحمد طنطاوي، حنان عبد الحليم رزق، 2005، ص 559).

يتضمن تعريف روس معنى الهيمنة والضغط من جانب السلطة العليا المطلقة وهي الجماعة الإنسانية، وأن وظيفته هي تحقيق بقاء المجتمع وهيمنته على الأفراد وجوهره يشمل قيم وحاجة المجتمع.

ويرى **لابيير** (1954) أن الضبط الاجتماعي ينبع من حاجة الفرد احتلال مكانة في جماعته الأولية والجماعة تعمل كقوة مؤثرة وضاغطة على أفرادها في إلزامها على احترام المعايير والتقيد بالأحكام الموضوعة" (عصمت عدلي، 2000، ص 102)

يرى **بريرلي** (1962) "أن الضبط الاجتماعي لفظ عام يطلق على تلك العمليات المخططة وغير المخططة التي يمكن عن طريقها تعليم الأفراد أو إقناعهم أو حتى

إجبارهم على الالتزام بالعادات وقيم الحياة السائدة في الجماعة". (مصلح الصالح، 2004، ص22).

3.رؤية تاريخية لمفهوم الضبط الاجتماعي:

حظيت فكرة الضبط الاجتماعي باهتمام الكثير من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعين تحت مسميات مختلفة مثل الأخلاق والعرف والدين والقانون، فقد ذهب ابن خلدون إلى "أن الضبط الاجتماعي من الضروريات اللازمة للمجتمع الناجم عن حاجة طبيعية في الإنسان، وفائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع وعلى مصلحة الحاكم في استقامة حكمه" (السمري عدلي،2003، ص 14)

ينطلق ابن خلدون في دراسته للضبط الاجتماعي، وتبيان الأساس الذي يقوم عليه والدور الذي يؤديه في الحياة الاجتماعية من فكرة الوازع، الذي جعله ضرورة من ضرورات الاجتماع والتعاون، لأن الحاجة إلى الوازع تفرضها طبيعة الإنسان نفسه، حيث أن قيام الحياة الاجتماعية، وبقاء الإنسان يتطلب وجود نوع من السلطة، تحفظ للمجتمع تماسكه وتعمل على تقوية التعاون بين أفراده، وكبح عدوان بعضهم على بعض سواء كأفراد أو جماعات.

تندرج فكرة الوازع عند ابن خلدون من مجرد السلطة المعنوية لشيوخ القبائل إلى السلطة المادية التي تعود على الغلبة والسلطان واليد القاهرة، فالوازع إلي يتحدث عنه ابن خلدون هو وازع الاجتماع بمعنى السلطة الاجتماعية، التي تستند خصائصها من نوع الحياة السائدة، ولما كان هذا الوازع تفرضه ضرورة الاجتماع والتعاون لتحصيل العداء، وهذا حسب طرق كسب العيش وأسلوب المعاش (البداوة، التمدن)، وكذا الاختلاف في طبائع الناس وأخلاقهم وعاداتهم (محمد صفوح الأخرس، ، 1997، ص 37- 38)،كما يربط ابن خلدون الضبط الاجتماعي بالعصبة والتضامن ويستعمل ابن خلدون العصبة على أنها الرابطة

القبلية وتارة بمعنى الجماعة البدوية التي تجمعها هذه الرابطة نفسها، ويربطها بالقرابة التي تنشأ وتنحل لأنها توجد بوجود الأفراد واستمرار تناسلهم وبذلك فالعصبية غير مقيدة بمكان وزمان، فالعصبية بالمعنى الواسع هي "الجماعة المعنوية"، أي مجرد رابطة تتشخص في أقارب الرجل الذين يلازمونه ويتعصبون له عندما يكون هناك داع للتعصب". (محمد صفوح الأخرس، ، 1997، ص 41)

لكن النسب عند ابن خلدون يعني انتماء وهو الانتماء الفعلي إلى الجماعة معينة أي إلى عصبية ما والأساس الحقيقي للعصبية هو المصلحة العصبية الدائمة للجماعة، وقد أوضح أن ميزان العصبية ليس فقط بين الفرد وآخر داخل العصبة بل هي في الدرجة الأولى رابطة بين الفرد والمجموعة، فالفرد يذوب في العصبية عندما يتعرض لخطر، فهو يفقد شخصيته بل فرديته ويتقمص شخصية العصبة.

كما أن تضامن العصبة مع الفرد مشروط باحترامه لمصلحة العصبة، والعمل على جلب المنافع لها أو على الأقل عدم التسبب لها في متاعب تعرض كيانها للخطر، ولهذا فهي بحاجة إلى وازع ورادع تكون له القوة والحد من تمادي أو تطاول جماعة على أخرى أو فرد على غيره"(السمري عدلي، 2003، ص 14)

يعتبر روس Ross من أوائل من اهتموا بموضوع الضبط الاجتماعي في كتابه الضبط الاجتماعي عام 1901م،حيث كان اهتمامه منصب على العملية التي من خلالها يتم ربط النظم الاجتماعية، وكيف يعيش الناس معا، وتتضافر جهودهم للحفاظ على بناء المجتمع، كما تضمنت كتاباته وصفا تفصيليا لآليات الضبط الاجتماعي وركز على وسائل الاجتماع وسدد على المدى الذي يكون فيه الاقتناع والتعامل بين الناس، كما اهتم بالتصوير الشامل للمجتمع الذي يمكن من خلاله تغيير وسائل توجيه إرادة أو وعي أفراد المجتمع نحو الامتثال للمعايير وقيم المجتمع".(مصلح الصالح، 2004، ص 29)

آليات الضبط الاجتماعي ودورها في الحفاظ على بقاء واستمرار الأنساق الاجتماعية

يرى روس أن من أهم وسائل الضبط الاجتماعي هو القانون حيث يستمد القانون قوته من عملية الضبط الاجتماعي هو القانون حيث يستمد القانون قوته من عملية الضبط الاجتماعي من اعتماده على معيار المنفعة، ويذهب روس إلى أن هناك آليات أخرى لتحقيق عملية الضبط الاجتماعي، بالإضافة إلى القانون مثل القيم والثقافة والمعتقدات، وما يؤمن به الأفراد، ويمكن القول صفة عامة أن إصدار روس لكتابه الضبط الاجتماعي عام 1901م عاملا أساسيا في لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام ومحاولة فهم ودراسة الضبط الاجتماعي الذي عرفه بأنه سيطرة اجتماعية مقصودة وهادفة".(السمري عدلي، 2003، ص 15).

وفي عام 1920 ساد مصطلح الضبط الاجتماعي بقوة اعتباره يمثل نظرية رئيسية حيث رأى علماء مدرسة شيكاغو أنهم يكملون بها اتجاهاتهم الأساسية في البحث الواقعي".

فقد أسهم كل من روبرت بارك و ماكفير في ترسيخ الضبط الاجتماعي باعتباره وسيلة فعالة في تكامل العناصر المختلفة ولتحليل في علم الاجتماع"، فقد طرحا فكرة وصورة متطورة لمفهوم الضبط، وذلك من خلال دراستهما للمشكلات الاجتماعية التي هي نتاجا للخلل الذي يعثر إليه الضبط الاجتماعي، وحين يتسم المجتمع بقدر ضئيل من الأهداف المشتركة والعادات المتفق عليها، وبذلك يشعر الأفراد أن القانون الحاكم ليس بقانونهم، الأمر الذي يترتب عليه خرقهم لهذا القانون الحاكم أو على الأقل لا يحظى القانون بمساندتهم وتأييدهم ، "(مصلح الصالح، 2004، ص 34)

كما ربط العلماء أيضا بين الضبط الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية، حيث نظروا إلى الضبط الاجتماعي كأداة لربط تحليلات علم الاجتماع بالقضايا السياسية الاجتماعية والتعامل مع قضايا الانحراف.

فقد ارتبطت الأفكار الرئيسية لدى دور كايم بتصور الضبط الاجتماعي رغم أن **دور كايم** لم يستخدم المصطلح مباشرة أو لم يكن له نظرية في الضبط الاجتماعي، لكن بحثه عن "الحقائق الخلفية" بمسألة الضبط الاجتماعي، وقد تجلى ذلك في كتابه علم "الاجتماع والفلسفة" لسنة 1924 " Sociologie philosophie".حيث يرى أنه لابد من الفصل بين الظواهر الفردية والظواهر الجمعية من خلال فكرة العقل الجمعي الذي يسيطر على الأفراد حينما يتجمهرون في ظرف اجتماعي، فهو ما يفرض عليهم سلوكا اجتماعيا يظل متواجد طوال تجمهرهم مجتمعين، وبزوال حال تفرقهم، ذلك أن العقل الجمعي يسيطر على الفرد في موقف اجتماعي. (محمد صفوح الأخرس، 1997، ص 45)

ويرى دور كايم أن النظم الاجتماعية كالعائلة والاقتصاد والتعلم....إلخ، تتركب من مجموعة متشابكة من السلوك الجمعي والقانون، فهي تحيط بوظيفة أو أكثر الوظائف الحيوية في نظر الجماعة، وهي تفرض على أفرادها عدم إلحاق الأذى بالآخرين وجعله قانون وسنة الجماعة، فإذا خرج عليه أحد تعرض لسخط أو أحيل إلى المؤسسة التي تهتم بتأديبه وإرجاعه إلى قانون الجماعة، فتلك القوانين الاجتماعية تحمل في طياتها قوة الأمر حيث تلزم الفرد بإتباعها وتستعمل قوة القهر عندما ترغمه، إذا حاول مخالفتهما وعدم الانصياع لها، فهي إذن آمره في حالة الإيجاب وقاهرة في حالة السلب، ويكون ذلك عن طريق العادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية، وهذه الطرق التي تعتمدها الجماعة للضبط الاجتماعي لسلوك الفرد تشكل مؤشرا لأمرها وقهرها، فالفرد لا يشعر في العادة بضبط الجماعة الاجتماعية ،لأنه ألفها منذ نعومة أظافره بطريقة التربية والتنشئة الاجتماعية.(كامل دسوقي، المرجع السابق، ص 49)

برز خلال فترة الأربعينات من القرن العشرين المعنى الضيق للضبط الاجتماعي، حيث ظهر مجال الربط بين الضبط الاجتماعي والعلوم الإنسانية

الأخرى كالقانون وعلم السياسة وعلم النفس، وبرزت أعمال المدرسين الواقعين (Réaliste Schoolers ، فقد جعل **كارل مانهايم** (1940) الضبط الاجتماعي نقطة انطلاق أساسية لبحوثه ومركز اهتمامه، ففي كتابه "الإنسان والمجتمع في عهد إعادة البناء"، ركز فيه على دور المؤسسات النيابية في عملية الضبط الاجتماعي في المجتمع الصناعي المتقدم، وحسب مانهايم لكي تكون عملية الضبط الاجتماعي فعالة يجب أن تعتمد المجتمعات المتقدمة على مؤسسات نيابية قوية. من جهة قام مانهايم بتحليل البناء الاجتماعي وعلاقات السلطة وأبرز أثر التحول الذي رآه في السلطة غير المباشرة والتوترات العميقة المصاحبة لها على الضبط الاجتماعي"..(مصلح الصالح، 2004 ص 40)

ففي عام 1946 نشر **إيفرت هوجنز** مقالته المهمة "النظم" الذي تناول فيه المسألة الرئيسية في الضبط الاجتماعي هي التنشئة الاجتماعية وتنظيم الجماعات المهنية، وقد أوجد هوجنز تيارات فكرية في علم الأنثروبولوجيا الاجتماعية استخدم فيها أصحاب هذه التيارات مفهوم الضبط الاجتماعي لاستكمال المواد الأتنوفوغرافية (السمري عدلي، 2004، ص 15)

في الخمسينات طرح بارسونز من خلال تحليله للفعل الاجتماعي رؤيته للضبط الاجتماعي باعتباره آلية مؤثرة في تحقيق التوازن داخل النسق الاجتماعي وضبط السلوك والتحكم فيه، ويرى بارسونز أن التنشئة الاجتماعية تعد من أبرز قنوات الضبط الاجتماعي التي يكتسب ويتعلم الفرد من خلالها القيم التي تحدد له ما هي أنماط السلوك المقبولة اجتماعيا. في كتابه "بناء الفعل الاجتماعي" "The structure of social action" عام (1957)، أكد بارسونز أن دور كايم لم يركز فقط على طبيعة الضبط الاجتماعي ولكنه ركز أيضا على أهمية الامتثال الأخلاقي، وفي كتابه النسق الاجتماعي حدد بارسونز صور الضبط الاجتماعي كجزء أساسي في تصنيف الفعل الانحراف". كان لكتابات **بارسونز** وأفكاره تأثير على

البحوث الامبريقية لدراسة الانحراف لدى عدد من علماء الاجتماع، وقد استمرت مسألة البحث في الظهور لدى عدد تلاميذ بارسونز منهم **كنجزلي دافير** الذي جمع بين تصوره لوظيفة الضبط الاجتماعي، فقد ركز على فكرة رئيسية تتمثل في "أنه من خلال الضوابط الاجتماعية يقوم المجتمع بتنظيم سلوك أعضائه بطرق يؤيدون فيها أنشطة تلبي الحاجة الإنسانية ويكون ذلك أحيانا على حساب الحاجات العضوية الفردية". (مصلح الصالح، 2004، ص 42-52)

واهتم مور 1958 بالتحولات التاريخية في المجتمعات، حيث أثار سؤالا تقليديا مرتبط بالضبط الاجتماعي في مقالته "الانعكاسات على الامتثال في المجتمع الصناعي " ويرى مور أن الضبط الاجتماعي يتضمن عنصر الكبح سواء بوعي أو بدون وعي الفرد، وهذا الضبط يطلق عليه لدى الفرد الناضج ضبط النفس، وقد تتساءل مور مقدار امتثال الأفراد الذي يحتاجه المجتمع الصناعي.

وفي نهاية الستينات طرح هيرشي نظريته عن الضبط الاجتماعي والانحراف في دراسته الشهيرة "أسباب الجنوح" ويذهب هيرشي تماما مثل دور كايم إلى أن السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات، وقد أرجع هيرشي السلوك المنحرف إلى ضعف آليات الضبط الاجتماعي في المجتمع وانهياره". (السمري عدلي، 2004، ص 15)

يظهر من خلال ما سبق أن مفهوم الضبط الاجتماعي كان محور عدة أبحاث وأراء الفلاسفة والمفكرين الاجتماعين وارتبط بعدة مفاهيم أساسية كالوازع، القانون والعقل الجمعي والامتثال الأخلاقي، كلها تصب في توجيه وتهديب سلوك الفرد تفاديا للانحراف والمشكلات الاجتماعية.

4 النظريات المفسرة للضبط الاجتماعي:

يحتوي تراث علم الاجتماع العديد من إسهامات علماء الاجتماع في دراسة مفهوم الضبط الاجتماعي، ويمكن أن نوضحها في الاتجاهات الكلاسيكية والاتجاهات المعاصرة، أهم هذه النظريات نجد:

- نظرية ابن خلدون في الضبط الاجتماعي:

يعتبر ابن خلدون الضبط الاجتماعي ضرورة اجتماعية للعمران والمجتمع الإنساني وأنه لابد له من سياسة ينظم بها أمره، كما أن العمران لا يتحقق بشكل طبيعي إذا لم تكن هناك ضوابط اجتماعية تنظم سلوك البشر وتصرفاتهم وذكر "أنه لابد للبشر من وازع (أي حاكم) يرجعون إليه، وحكمه فيهم تارة يكون مسندا إلى الشرع المنزل من عند الله، يوجب انقيادهم إليه ويستند تارة إلى سياسة عقلية توجب انقيادهم إليها مع ما يتفق مع ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم .ويمكن توضيح نظرة ابن خلدون حول الضبط الاجتماعي في الأفكار التالية:

- يرى ابن خلدون أن وظيفة الضبط الاجتماعي هي إحداث النظام في المجتمع، ويذكر ذلك في قوله: "ثم إن الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررنا ثم عمران العالم بهم، لابد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم، وليس السلاح التي جعلت دافعة لعدوان الحيوانات العجم عنهم هي التي تدفع عدوان بعضهم عن بعض لأنها موجودة لجميعهم، فلابد من شيء آخر يدفع بعضهم عن غيرهم لقصور بعضهم عن بعض، ولا يكون من غيرهم لقصورهم عن مداركهم وإلهامهم والممثل في الوازع، فيكون ذلك الوازع واحد منهم، له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك

- الضبط الاجتماعي حتمية تنسق مع أفكاره العامة حول حتمية الظواهر الاجتماعية والأحداث الثقافية.

- الضبط الاجتماعي ظاهرة اجتماعية نفسية نفعية لأنه يرى أن الضبط لازم للحياة الاجتماعية، وأنه في الوقت نفسه ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان وأن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع، ومصلحة الحاكم في استقامة حكمه".

- يرى ابن خلدون أن وسائل الضبط الاجتماعي تتمثل في الدين الذي هو أقوى الضوابط والقانون والأعراف الاجتماعية والعادات والتقاليد والآداب وكذا الأخلاق والمثل العليا والعادات القبلية والتقاليد العشائرية". (السمري عدلي، 2004، ص 102-104)

- **نظرية دور كايم حول الضبط الاجتماعي:**

يأتي دور كايم على رأس رواد المنظور البنائي الوظيفي، حيث يرى أن هناك قواعد أخلاقية وظيفتها الأساسية ضبط سلوك الأفراد في المجتمع، وقد تناول دور كايم القواعد الأخلاقية الجمعية بطرق مختلفة ومفهومات متباينة، فاستخدم في محاولاتها المبكرة فكرة الضمير الجمعي Collective conscience الذي حدد سماته في كتابه تقسيم العمل على النحو التالي:

يشكل مجموع المعتقدات والآراء المشتركة بين أفراد المجتمع العاديين وهو نسقا محددا له حياته الخاصة به، يطلق عليه البعض الضمير المشترك أو الضمير الجمعي، وهذا الضمير الجمعي لا يمكن أن يتحقق إلا في الضمائر الفردية" (السمري عدلي، 2004، ص 72)

مما سبق يتضح أن دور كايم ينظر إلى الضمير الجمعي على أنه واقع يتميز بالشمولية والكلية وأن الضمير الجمعي نسق ثقافي مستقل ومحدد ويذهب دور كايم في تحليله إلى أنه كلما زادت درجة تقسيم العمل أدى ذلك إلى تناقض فعالية

الضمير الجمعي، وإلى إضعافه، رغم قدرته على ممارسة وظيفته كآلية للضبط الاجتماعي. يمكن استخلاص نظرية دور كايم في الضبط الاجتماعي من خلال نظريته في اللا معيارية (Anomie) أي بلا معايير وفهمها كحالة من نقص النظام Dérégulation، فمن خلال دراسة للانتحار 1897 ربط هذه الظاهرة بدرجة التكامل الاجتماعي ومدى تأثير السلطة الأخلاقية للمجتمع على الأفراد، فقد لاحظ دور كايم أن المجتمع المتكامل دينيا وسياسيا مع الحياة الاجتماعية أكثر إنباطا، فكلما كان الأفراد أكثر انفصالا من الحياة الاجتماعية ، كلما كان الاحتمال أكبر لعدم إدراكهم عدم وجود قواعد للسلوك، فالجماعة كلما كان الاحتمال أكبر لعدم إدراكهم عدم وجود قواعد للسلوك، فالجماعة كلما كانت أكثر تكاملا كلما كان حدوث الانحراف أقل احتمالا".(مصلح الصالح، 2004، ص 106)

يرتبط إلزام الأفراد بالأخلاق الاجتماعية بعنصر الرغبة، حيث هذه القواعد الأخلاقية تجذب الأفراد لأنها تتصور له كالمثل الأعلى التي يتوق إلى تحقيقها، لهذا فالأخلاق الاجتماعية لدى دور كايم تتألف من عنصرين الرغبة والإلزام".

- نظرية سندرلاند وكريسي في الضبط الاجتماعي:

لم يضع سندرلاند، وكريسي (1924) نظرية متكاملة في الضبط الاجتماعي، وإنما أظهر العوامل التي تؤثر في الضبط الاجتماعي وعوامل ضعف الضبط الاجتماعي التقليدي في سياق عرض موضوع العقاب والانتقال إلى المجتمع الحديث وذلك في كتابهما الشهير "علم الجريمة". وقد حدد عوامل ضعف الضبط الاجتماعي فيما يلي:

– كانت الأسرة والجيرة التي تتسم بالتجانس في الوسائل الأساسية للضبط الاجتماعي، وقد أدى تجزأ الأسرى الكبيرة إلى المؤسسات الاجتماعية الأخرى ما أضعف الوحدة الأسرية، وأصبح لدى أعضاء الأسرة سوي قليل من الأنشطة

والمصالح المشتركة، أما الجيزة توقفت عن العمل كوسيلة للتنشيط الاجتماعي الفعال عندما كانت الامتثال لضوابط في السابق شخصية وودية".

- اتساع حدود التفاعل من المجتمع المحلي إلى الوطن أو العالم كله، فعندما كان التفاعل مقصورا على المجتمع المحلي كانت المؤثرات التلقائية والمحلية تربط وتتحكم في سلوك الفرد، وكانت نتيجة سلوكه واضحة له ولغيره، ولكن عندما امتد الاتصال إلى خارج إطار الروابط الودية، ولم تظهر آثار السلوك في الواقع في الحال لا لأعضاء المجتمع المحلي ولا للمشاركين في إطار التفاعل الواسع

- التغيرات السريعة في التكنولوجيا، نتج عنها انتهاك القوانين الجنائية التي وضعت لتتناسب ظروف اجتماعية خاصة بفترة ما قبل التكنولوجيا. (مصلح الصالح، 2004، ص 106)

- **نظرية ريس (Albert.A.Reiss 1949):**

يعتبر تصور **ريس** في الضبط الاجتماعي امتداد دور كايم في اللا معيارية، ويرى أن الجناح يمكن أن ينشأ من فشل الضوابط الشخصية أو الاجتماعية في امتثال السلوك مع المعايير القانونية والنسق الاجتماعي، وقد حدد مصادر الضبط الاجتماعي في ثلاث مصادر فعالة ومؤثرة، تؤدي إلى امتثال السلوك مع المعايير الاصطلاحية في النسق الاجتماعي.

- ضوابط المجتمع المحلي والضوابط النظامية، فالجوار ومناطق الإقامة أهم مصادر الضبط النظامي تأثيرا.

- الجماعة الأولية: الأسرة هي أكثر هذه الجماعات تأثيرا.

- الضوابط الشخصية: هي نتاج اندماج معايير الجماعة الاجتماعية مع شخصية الفرد.

فقد جمع ريس بين مصطلحي الشخصية والتنشئة الاجتماعية، فيذهب في نظريته إلى وجود ثلاث عناصر يتعلق بالضبط الاجتماعي وتفسر الجناح:

- نقص في الضوابط الداخلية السوية التي تنمو أثناء فترة الطفولة.
- انهيار هذه الضوابط.
- تصدع أو تصارع القواعد الاجتماعية التي تزودها الجماعات الاجتماعية الهامة (الأسرة، المدرسة، جماعة الأصدقاء). (السمري عدلي، 2003، ص 18)
- **نظرية ناي في الضبط الاجتماعي:**

تنبثق نظرية ناي في الضبط الاجتماعي من خلال الدراسة التي قام بها عن الانحراف من منظور الضبط الاجتماعي سنة 1958 ورأى أن هناك مدخلين لدراسة هذا الموضع عموما:

- افتراض أن أي نوع من السلوك المنحرف ناشئ عن دوافع معينة.
- افتراض أن السلوك المنحرف يحدث نتيجة غياب الضوابط أو إذا كانت الضوابط غير مؤثرة أو يكون عن الضبط الاجتماعي غير الكافي. وقد حدد ناي أربعة طرق للضبط الاجتماعي وهي:
- الضبط المباشر: الذي يفرض من الخارج بوسائل العقاب ووضع القيود والكوابح.
- الضبط الذاتي: وهذا الضبط يمارس من الداخل من خلال الوعي الفردي.
- الضبط غير المباشر: هذا الضبط يرتبط بالتوحد ب العاطفي مع الوالدين وأشخاص آخرين غير منحرفين.
- الضبط من خلال توفر مسالك كثيرة إلى الهدف وإشباع الحاجة.

تمثل نظرية ناي تقويما منظما لعملية الضبط الاجتماعي من خلال تأثير العلاقات الأسرية في جنوح الأحداث وتعتبر الأسرة لدى ناي أهم مصدر منفرد يعمل للممارسة الضبط من الأحداث المراهقين بخاصة

- **نظرية دافييد ماتزا :** استخدم ماتزا بصورة واضحة مفهوم الارتباط بالنظام الأخلاقي في دراساته، يشير هذا المفهوم إلى الرباط الذي يوجد بين الأفراد، والقيم

المسيطرة في المجتمع، فدراسة الجريمة والانحراف تهتم بدراسة العوامل التي تؤدي إلى تقوية هذا الرباط أو إضعافه" (المسري عدلي، 2003، ص 21)

تتناول نظرية ماتزا التي أطلق عليها اسم "نظرية الانحراف" مسألة الضبط الاجتماعي المنهار، أي أصبح الإلزام الخلقي في المجتمع غير فعال في ضبط السلوك الفردي". واعتبر أن الفرد يصبح حرا في ارتكابه الأفعال الجانحة من خلال استخدام "تكتيكات المحايدة ،حيث تلعب هذه التكتيكات دورا في تحديد أو إيقاف التزام الأفراد لقيم المجتمع، وهكذا تتاح لهم حرية ارتكاب السلوك الإجرامي"، وتتضمن تكنيكيات المحايدة الآليات إنكار المسؤولية وإنكار الظلم وإنكار الضحية، وإدانة من يدينه والرغبة في الولاء لأكبر جماعة". ويرى ماتزا أن المحايدة تؤدي إلى إبطال الالتزام الأخلاقي من قبل المجتمع الفاعل وهكذا يحدث الانحراف الذي يعني تحرر الفرد من الضوابط الاجتماعية، وأن هناك عنصر هام توسط بين الانحراف والسلوك التقليدي الذي أطلق عليه مفهوم الإرادة حيث أن تفعيل القرار للقيام بفعل منحرف ينتج عن التأكيد بأن الفاعل قادرا عمليا على أداء الفعل الانحرافين ويتجاوز الخشية من القيام به، فالإرادة هي القوى الدافعة للانحراف حيث تكون الضوابط محايدة(مصلح الصالح، 2004، ص 22)

يركز ماتزا على مفهوم الإرادة باعتباره سببا للانحراف عندما ينهار أو يضعف الإلزام الخلقي في المجتمع. وأن الانحراف يعني حالة التحرر من الالتزام الخلقي، بواسطة التأثير المشترك للتقارب الخفي المحايد، وهذا لا يؤدي على كل حال إلى الانحراف بصورة تلقائية، الفرد غير المنضبط يجب أن يستحدث لارتكاب وتكرار الأفعال المنحرفة، أي يجب أن تكون هناك إرادة أو دافع للإنحراف، والإرادة يتم تفعيلها من خلال الإعداد أو اليأس الذي يؤكد قرار الانحراف". (مصلح الصالح، 2004، ص 125-127)

- **نظرية الضبط الاجتماعي عند هيرشي (Hirchi) :**

تعد نظرية الضبط الاجتماعي التي طرحها "هيرشي (1969) من أحدث نظريات الضبط، وأكثرها اقترابا لدراسة الضبط الاجتماعي، من خلال صورة أكثر وضوحا وارتباطا بالروابط الاجتماعية، فحسب هيرشي تماما مثل دور كايم السلوك يعكس درجات مختلفة من الأخلاقيات، وأن قوة المعايير والوعي والرغبة في التوافق تدفع الأفراد نحو السلوك التقليدي التوافقي، فقد أرجع سلوك الانحراف إلى ضعف روابط المجتمع وانهيارها، حيث ربط هيرشي بين الضبط الاجتماعي والرابطة الاجتماعية التي تربط بين أفراد المجتمع. وذهب إلى أن الرابطة الاجتماعية تتميز بوجود أربع عناصر مهمة وهي:

- **الارتباط:** قوة الارتباط التي تربط الفرد بالآخرين، مثل الأبوين والأصدقاء والمؤسسات المدرسية يمكن أن تمنع وقوع الانحراف.

- **الاندماج:** وهو درجة الفعالية والوقت والطاقة المتاحة للسلوك التقليدي وغير التقليدي، فالفرد يصبح مرتبطا بمواعيد محددة، لا يمكن له أن يخالفها، لذلك نادرا ما تتاح له الفرصة في التفكير في السلوك المنحرف، هذا فضلا عن اندماج الفرد في الأنشطة التقليدية المشروعة يدعم وينمي الجانب السوي من شخصيته.

- **التعهدات والالتزامات:** يعد الخوف من أهم العوامل التي تكبح رغبة الكثيرين في خرق القانون، ويطلق على هذا الجانب الامتثال الالتزام.

- **العقيدة:** يستخدم هيرشي هذا العنصر كمصطلح اجتماعي وليس نفسي، ولم ينظر إليه كجزء من قناعات يؤمن بها الفرد بعمق، بل كشيء يختاره الفرد ليقبله، لذا تحتاج هذه المعتقدات إلى الدعم المستمر من المجتمع" (السمري عدلي، 2003، ص 23)

4. أليات الضبط الاجتماعي:

تشمل مختلف الأساليب التي تعتمدها الأنساق الاجتماعية في ضبط سلوك أفرادها، والزامهم باتباع القواعد و المعايير التي وضعتها للحفاظ على استمرارها وبقائها، وحمايتهم من خطر الانحراف

4-1. أساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمية: تعمل هذه الضوابط بصورة طبيعية تلقائية في حياة الفرد دون الشعور بأي ضغط أو إكراه، تشمل الوسائل التي تعتمدها المؤسسات غير الرسمية لضبط سلوك الأفراد، أهمها الأسرة والتي هي:

- **الدين:** يعتبر الدين من أهم وأقوى وسائل الضبط الاجتماعي لما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والمجتمع واستقرار النظم الأخرى، وله دور هام في تدعيم بقية وسائل الضبط الاجتماعي الأخرى من العادات والأعراف والتقاليد التي تنمو في كنف الدين.

ويرى دور كايم أن الوظيفة الأساسية للدين تتمثل في تحقيق التضامن الاجتماعي ودعمه والمحافظة عليه. (سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، 2005، ص 413) فالدين بالنسبة إليه نظام موحد للمعتقدات والممارسات المتعلقة بالأمور المقدسة، والتي وظيفتها التوحيد بين الذين يؤمنون بها، وتأكيد السمو الأخلاقي للمجتمع وسيطرته على الأفراد لتحقيق التضامن الاجتماعي.(السمري عدلي، 2003، ص45)

- **التنشئة الاجتماعية:** تعتبر التنشئة الاجتماعية اللبنة الأساسية في بناء المجتمع السليم لتحقيق أهدافه وغاياته وهي المصدر الأساسي لضبط سلوك الفرد وهي تشمل كل الأساليب التي تعتمدها الأسرة لتنشئة أبنائها وكذا الأساليب التي تتعامل بها بقية المؤسسات الاجتماعية التربوية الأخرى كالمدرسة، المسجد،

الحضانة، الحي.... إلخ، والتي تضمن إنماء الجوانب الأخلاقية والسلوكية عند الطفل (سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، 2005، ص 415)

- **العادات والتقاليد والأعراف**: وهي صورة من صور السلوك الاجتماعية استمرت فترة طويلة من الزمن واستقرت في مجتمع معين وأصبحت تقليدية وهي أساليب للفكر والعمل ترتبط بجماعة معينة أو بالمجتمع كله

فالعادات والتقاليد نظام اجتماعي يقوم بوظيفة اجتماعية مهمة، فهي توضح أسس العلاقات الاجتماعية، وتقدم لأفراد المجتمع دستور التعامل فيما بينهم، فهذا النظام يحوي على مجموعة من المعايير المنبثقة من الجماعة أو المجتمع يسير على ضوئها أفراده لكي يتحقق التماسك الاجتماعي فيه.

وهذه المعايير لها صيغة الإلزامية الآمرة، لا يمكن الخروج عنها، فالعادات والتقاليد تشبه القوى الطبيعية التي يستخدمها الأفراد دون وعي منهم وتنمو مع التجربة، وتنتقل من جيل إلى آخر دون أن يحدث شذوذ في طريقة أدائها، غير أنها تخضع للتغيير والتطوير بما يتفق مع طبيعة وحاجات المجتمع.

أما الأعراف تتمثل في القانون الوضعي في الجماعات المختلفة، وهو دستور الأمة غير مكتوب، وهي مرتبطة بالناحية العقائدية للفرد، فهي تنظم كثير من الحياة الاجتماعية. ويرى حسن الساعاتي "أن العرف اتفاق الناس على إتباع خطة معينة في مختلف ألوان النشاط الاجتماعي وإحساسهم بضرورة إتباع هذه الخطة واعتبارها كقانون أو قاعدة لا تصدر عن السلطة الحاكمة، إنما تظهر خاصة في الجماعات البسيطة "(محمد الصالح، المرجع السابق، ص 191)

4.2-أساليب الضبط الاجتماعي الرسمية: تشمل القانون والأنظمة الرسمية التي وضعها المجتمع للسيطرة على حياة الفرد لتدعيم استقرار نظامه الاجتماعي وهي:

القانون: يعد القانون ومؤسساته من أقوى وسائل الضبط الاجتماعي الرسمي، يعكس نمطا من الرقابة المنظمة، يتكون من عدة قواعد تنظم العلاقة بين الأفراد وهي قواعد ملزمة للفرد، من يخرج عنها يعرض للعقاب، فهو فكر مستقر ثابت والعادة المدعمة، حظي باعتراف رسمي ظاهر على شكل قواعد عامة تضعها السلطة، الحكومة وسيدتها.

وهو مجموعة قواعد رسمية ذات دلالة وضعت من قبل قوة مجتمع منظم، ويذهب روس Ross إلى أن القانون له مهمتان أساسيتان هما:

-قمع الذين يقومون بالاعتداء على الآخرين سواء حتى أشخاصهم أو أموالهم وأعراضهم

- إلزام وإجبار الأفراد الذين ينقضون الارتباطات الأسرية أو العقود المبرمة على الالتزام

– **التنظيمات الرسمية:** يتضح الضبط الاجتماعي من خلال الوظائف التي تقوم بها تنظيمات معينة لتوزيع الحقوق والواجبات توزيعا عادلا، والتي تمثل الحكومة أو الدولة والهيئات المرتبطة بالقانون والهيئات التشريعية والمحاكم والقضاء والشرطة، والتي تخول لأشخاص معنيين الحق في الحكم، وتفرض على الشعب واجب الطاعة. (السمري عدلي،2004، ص49)

5.أنواع وصور الضبط الاجتماعي:

اختلف علماء الاجتماع في تحديد أنواع وصور الضبط الاجتماعي وفقا لوسائل الضبط ومضمونه وأهدافه، ويمكن توضيح أنواعه وصوره فيما يلي:

– **الضبط الاجتماعي الإيجابي والسلبي**: يعتمد الضبط الاجتماعي الإيجابي على دافعية الفرد الإيجابية للامتثال، ويتم تدعيم هذا النوع من الضبط عن طريق المكافآت التي تتفاوت من المنح المادية الملموسة إلى الاستحسان والتأييد الاجتماعي، وتعتمد في هذا النوع على اندماج الفرد للمعايير الاجتماعية والقيم

وتوقعات الدور من خلال عملية التنشئة الاجتماعية ، مما يدفع الفرد للامتثال لأنه يعتقد في صدق المعيار، أما الضبط الاجتماعي السلبي وهو ضبط يعتمد على العقاب أو التهديد، وقد تكون صور الضبط الاجتماعي السلبي رسمية أو غير رسمية، وهذا النوع يجعل الفرد يمتثل به لتجنب النتائج غير المرغوب فيها إذا حاول خرقها أو انتهاكها. (محمد عاطف غيث، 1979، ص 419-420).

– **الضبط الاجتماعي الرسمي وغير الرسمي:** يتضمن الضبط الاجتماعي الرسمي السلطة والقوانين والقواعد واللوائح التي تحدد المكافآت وكذلك العقوبات، أما الضبط الاجتماعي غير الرسمي تتجلى في صور مختلفة لا تعتمد على العنف والقوة، وتظهر وسائل هذا النوع من الضبط بصورة تلقائية وتتراوح هذه الوسائل من السخرية والثرثرة وإطلاق الإشاعات وإثارة الفضائح وعزل الفرد أو نبذه من حظيرة المجتمع، وهذه الوسائل تحقق أهدافا واضحة في المجتمعات التقليدية الصغيرة التي يقوم بقسوة هذه الوسائل وفاعليتها، فيحاول الامتثال وفقا لأنماط السلوك المقررة اجتماعيا.

- **الضبط المادي والضبط المعنوي:** يمكن التمييز في مجال الضبط الاجتماعي نوعين من الجزاء والمكافآت، قد تكون مادية ملموسة، التي توقع على الشخص الجاني أو المعتدي كالسحب والإعدام والمكافآت المادية الملموسة التي تمنح لشخص مثالي كالجواز وشهادات التقدير الهدايا...إلخ. في حين يكون الجزاء المعنوي غير الملموسة، وتتمثل في وسائل الضبط غير الرسمية مثل النبذ والمقاطعة، ويعتبر الدين بتعاليمه وأوامره ونواهيه من أقوى عوامل الضبط الاجتماعي المعنوي، ففكرة الثواب والعقاب التي تؤلف ركنا هادفا في الدين تلعب دورا هاما في الامتثال وإقرار النظام في المجتمع (صلح الصالح، 2004، ص 93 –94)

– **الضبط السلطوي:** تناول ماكس فيبر موضوع الضبط الاجتماعي من خلال فكرة القوة أو السلطة البيروقراطية ويرى أن السلطة (أو القوة) هي قدرة شخص على فرض إرادته على سلوك الأشخاص الآخرين.

-**الضبط الأبوي والضبط الاجتماعي:** ميز جيرم داود في دراسته لظاهرة الضبط الاجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية بين نوعين من الضبط هما:

-الضبط الأبوي (أو التسلطي) Paternal control.

-الضبط الاجتماعي أو الديموقراطي Social control.

يعتمد الضبط الأبوي على سيادة الشخص المتسلطة داخل أي من التنظيمات كأب في الأسرة والمعلم في الحرفة والفنان في الفن...وعلى عكس الشكل الأبوي للضبط الذي يتسلم بالتسلط نجد الشكل الاجتماعي للضبط الذي يتسم بالديمقراطية والشعبية ولم يظهر هذا الشكل إلا منذ ما يقرب من مائة عام فقط ويتميز العصر الحديث في نظر جيرم داود بسيادة الضبط الاجتماعي الديموقراطي الشعبي وعندما يسود الضبط الاجتماعي تصبح أفراد الجماعة أو المجتمع ككل هم مصدر السلطة.

تتسم الضوابط الاستغلالية بأنها تقوم على أساس العنف الجسدي في شتى صوره وعلى استخدام العقوبات المادية والمؤامرات، أما عن الضوابط البنائية فتمثل في عمليات التغيير الهادفة والإلزام والابتعاد عن طريق العنف الجسدي وتشمل أساليب الضبط الدينية والقواعد الأخلاقية والتقاليد والعادات والتشريعات والأسس التربوية والإصلاح الاجتماعي.

– **الضبط المباشر والضبط غير مباشر:** يحقق الضبط المباشر السيطرة الاجتماعية المباشرة عن طريق الأنظمة والقوانين الموضوعية واللوائح المكتوبة ومن خلال المنظمات والمؤسسات والهيئات والوكالات الاجتماعية المتخصصة كالنقابات والمؤسسات والتنظيمات السياسية، وقد تكون السيطرة المباشرة

ايجابية أو سلبية رسمية أو غير رسمية، أما الضبط غير المباشر فالسيطرة في هذا الشكل يقصد به تلك التي تستمد قوتها من مصدر مهم غير محدد إرادي وتتمثل في الطرق الشعبية والعادات الاجتماعية والتقاليد والأعراف بما تمارسه من سطر وسلطان على الأفراد والجماعات وبالخاصة في المجتمعات العشائرية والبدائية. (محمد عاطف غيث، 1979، ص 420-422).

6.مؤسسات الضبط الاجتماعي:

يتحقق التوازن بين سلوك الفرد ومجموعة القواعد والمعايير السائدة في المجتمع من خلال الضبط الاجتماعي الذي تمارسها المؤسسات الاجتماعية، والتي تتمثل في الأسرة والمدرسة والمؤسسات الدينية والهيئة الاجتماعية والمؤسسات الإعلامية فهي تعمل بشكل مباشر أو غير مباشر في تنظيم علاقة الفرد بالمجتمع، مما يحدث الاتساق بين أدوار الأفراد وانشطتهم المختلفة، ويمكن توضيح أهم المؤسسات فيما يلي:

1.6.دور الأسرة في الضبط الاجتماعي:

تؤدي الأسرة دورا مهما في عملية الضبط الاجتماعي من خلال وظائفها المتعددة في التربية والتنشئة الاجتماعية وتأهيل أفرادها تأهيلا اجتماعيا يمكنهم من اكتساب عضويتهم في المجتمع، وأدوارهم الاجتماعية المختلفة، وتؤمن الأسرة للفرد الاستقرار النفسي، فالوسط الأسري وما يسوده من حب واطمئنان يساعد كثيرا على تفريغ الشحنات العاطفية ويزيل عوامل التوتر والقلق التي تنتاب الأفراد عند مزاولتهم لأدوارهم الاجتماعية خارج الأسرة.

فالأسرة هي أول بيئة تتولى عملية التنشئة الاجتماعية التي هي عملية تلقين أعضاء المجتمع الجديد ثقافة المجتمع، وهي تكتسب الفرد الأنماط السلوكية الواقعية التي يرتضيها المجتمع ويقبلها، حيث تقوم الأسرة بتعليم

أفرادها في كل مرحلة من مراحل النمو معطيات وسلوك تساعدها على اكتساب قيم المجتمع وأهدافه التي يطمح إليها. (مصلح الصالح، 2004، ص 94)

2.6. المدرسة والضبط الاجتماعي:

تعد المدرسة إحدى المؤسسات الاجتماعية والتربوية ذات الصلة المباشرة بالتنشئة الاجتماعية للأجيال ، تعد الأبناء جسميا وعقليا ومهنيا واجتماعيا، بموجب أهداف محددة من خلال الأنشطة التربوية المختلفة ، فهي "تضم الأفراد من كل الفئات الاجتماعية المختلفة وأهم مهام المدرسة هو الانصهار الاجتماعي لأفراده في بوتقة واحدة وفق قواعد معينة، إنها بذلك تقوم بعملية الضبط الاجتماعي وتحقيق الانسجام الاجتماعي بين كل هذه الفئات وتنقل التراث الثقافي لهم بصورة مبسطة تناسب عمرهم العقلي والزمني، فهي تعتمد مختلف الوسائل والسبل التي تؤدي إلى توجيه دوافع النشء، وتمكينه من تطوير شخصيته بصفة متكاملة ومتوازنة ".(محمد عاطف غيث، 1979، ص 421).

3.6. المؤسسات الإعلامية: يعد الإعلام من أهم المؤثرات في حياة الفرد، فهو عملية نشر وتقديم معلومات صحيحة وحقائق واضحة وأخبار صادقة ومعلومات دقيقة ووقائع محددة وأفكار منطقية لجماهير مع ذكر مصادرها، خدمة للصالح العام، ويهدف الإعلام إلى النمو، اليقظة والتوافق والحضاري والارتقاء بمستوى الرأي العام بتنويره وتثقيفه، فالإعلام تأثير فعلى في سلوك الفرد والجماعة.

تعد كل من الإذاعة والتلفزيون والصحف من أهم وسائل الاتصال ،تعمل على نشر الثقافة وتقديم المعلومات والأخبار والحقائق والموضوعات والوقائع والآراء والأفكار فهي تخاطب كل الثقافات والفئات وهي أهم وسائل الإعلام المؤثرة في حياة وسلوك الجماهير بوجه عام، فهي تعمل على المحافظة على القيم الاجتماعية والفنية والوطنية والأخلاقية، كما تؤدي هذه المؤسسات البرامج الشعبية التي تلعب دورا بارزا في تحقيق أهداف الضبط الاجتماع، ذلك أنها

ترتبط بأوسع فئات الشعب وتشكل تعبيرا عن ذات الإنسان في إطاره الحضاري والتاريخي وترتبط هذه البرامج بعملية التطبع الاجتماعي من خلال التأكيد على الهوية الوطنية كهدف نهائي لتوعية الأفراد اجتماعيا.(مصلح الصالح، 2004، ص 93 –98)

يظهر من خلال ما سبق أن تحقيق استراتيجية متكاملة للضبط الاجتماعي يستدعي الانسجام والتكامل بين مختلف قطاعات المجتمع ويتجلى هذا التوافق مع ما هو أصيل في حضارتنا العربية وتقويم ما هو موجود من أغراض لتحقيق المستقبل الفضل والمنشود لأفرادها.

7.أهداف الضبط الاجتماعي:

يلخص كيمبل يونغ Kimball Young أهداف الضبط الاجتماعي في العبارة التالية "يهدف الضبط الاجتماعي إلى تحقيق الامتثال، التضامن واستمرار المتمتع أو جماعة معينة تمثل الأهداف التي حددها يونغ أهدافا عامة للضبط.

لكن يمكن أن نوضح أهداف الضبط الاجتماعي فيما يلي:

- **هدف استغلالي**: تدفع إليه بعض المصالح الذاتية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.
- هدف تنظيمي ويتمثل في المحافظة على سلوك من النوع التقليدي والعمل على تأكيده واستمراريته.
- **هدف تجديدي**: وهو موجه نحو التغيير الاجتماعي الذي يعتقد أنه مفيد ويحقق مصالح المجتمع ويتم ذلك من خلال تخليص المجتمع من وطأة العادات والتقاليد المعروفة، والعمل على تطوير المجتمع حتى يحقق أهدافه.
- يرى بعض علماء الاجتماع أن أهداف الضبط الاجتماعي الأساسية تتمثل في تحقيق الامتثال للمعايير الاجتماعية وتدعيمها والعمل على استمراريتها

– الهدف الاسمي للضبط الاجتماعي في ضمان استقرار النظام الاجتماعي وضرورة تقدم المؤسسات والمنظمات بصورة مطردة لإشباع حاجات أفراد الجماعة وتحقيق رفاهيتهم. (مصلح الصالح، 2004، ص 184)

أما عن أحمد سيد طنطاوي (2005) وضح أهداف الضبط الاجتماعي فيما يلي:

– **أهداف تربوية**: تتمثل في اندماج المعايير الاجتماعية من خلال التنشئة الاجتماعية وفقت الأسرة في أدائها لعملية التنشئة الاجتماعية وفي إكساب أبنائها قيما خلقية صالحة تستطيع بذلك أن تحفظ أبنائها من الوقوع في الانحرافات والمشكلات الاجتماعية، بذلك تحقق الأسرة أسمى أهدافها وهي الأهداف التربوية.

– **أهداف ثقافية**: تتمثل في تدعيم المفاهيم الثقافية السائدة في المجتمع والمحافظة عليها من الانحرافات وهذا التدعيم يجب أن يتم بصفة مستمرة حتى يظل عالقا في أذهان أعضاء المجتمع بحيث يستخدمونه في عملية التربية ويشؤون عليه الجيل والأجيال الجديدة التي يجب أن تتسلح بقيم المجتمع تجاه أية انزلاقات قد تضر بالمجتمع ككل، لذا فإن الضبط الاجتماعي في الأسرة يعمل على تنقية وتطهير وتطوير وتنمية ثقافة المجتمع وبهذا يحقق الضبط الاجتماعي أهداف ثقافية عديدة للطفل. (سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، 2005، ص 404)

– **أهداف أمنية**: تتمثل في إشاعة جو من الأمن والأمان في كافة أنحاء المجتمع، ولا يتحقق ذلك إلا بالتوصل إلى السيطرة الاجتماعية لذلك الضبط الاجتماعي يحفظ الأسرة من التصدع ويوجد علاقة طيبة بين أفرادها ويشيع جوا من الحب والانسجام بين أفرادها، وبذلك تتحقق في الأسرة علاقات طيبة بين تحفظ كيانها وضوابطها الأمنية.

- **أهداف تنظيمية**: يسعى الضبط الاجتماعي إلى تبصير الأفراد بحقوقهم وواجباتهم في المجتمع فإذا تحقق هذا الهدف فإنه يقضي على السبب الذي يظهر ويتحقق الانضباط الفرد الذي يؤدي إلى الانضباط الجمعي، فالأسرة كمؤسسة تربوية مهمة وتربية النشء تكسب الطفل منذ نعومة أظافره الانتماء والحب والاحترام المتبادل وتبصيره بحقوقه وما عليه من واجبات.

- **أهداف نفسية**: يسعى الضبط الاجتماعي إلى تحقيق الصحة النفسية للأفراد، وإذا لم تحقق هذا الهدف ساد المجتمع جو من الاضطراب والقلق، فالصحة النفسية للفرد أساس لضبط سلوكه لذلك فالأسرة لها دور كبير في توفير الرعاية النفسية للطفل من حيث توفير الأمن والطمأنينة للطفل التي بدونها يتعرض الطفل لمشاعر القلق والخوف والإحباط، مما يؤثر على شخصيته ونفسيته وعلاقته بالآخرين، وبالتالي على اضطراب سلوكه وخروجه من نطاق الضبط الاجتماعي (سيد أحمد طمطاوي، حنان عبد الحليم، 2005، ص 404)

الخاتمة:

اهتم العديد من الباحثين بتفسير مفهوم الضبط الاجتماعي وتحديد أنواعه وأساليبه وأهدافه باعتباره ضرورة لبقاء واستمرار الأنظمة الاجتماعية، وتحقيق راحة واطمئنان أفرادها والقضاء على مختلف أشكال الصراعات والتوترات التي قد تظهر بينهم، وذلك باعتماد مختلف الأساليب والآليات المباشرة منها وغير مباشرة، واستخدام الوسائل الرسمية وغير رسمية لضبط وتوجيه سلوكهم بما يتفق ومنظومة القيم التي تبناها المجتمع والوقاية من انحرافه.

لما كان الضبط الاجتماعي على درجة من الأهمية، فقد ارتبط بمختلف الممارسات التي تعتمدها المؤسسات الاجتماعية الرسمية وغير رسمية لتدعيم استقرارها واستمرارها، تشمل تعاليم الدين، التنشئة الاجتماعية، التربية والتعليم السياسة، القانون، هذه الضوابط تعمل بصورة طبيعية تلقائية في حياة الفرد دون الشعور بأي ضغط أو إكراه، والتي تنمي لديه الجوانب الأخلاقية والسلوكية المقبولة في المجتمع.

قائمة المراجع

1. ريمون بودون وفرانسوا بوريكو.(1998). تر: سليم حداد، **المعجم النقدي لعلم الاجتماع**، ديوان المطبوعات الجماعية، المؤسسة الجامعية لدراسات والنشر، الجزائر.
2. السمري عدلي.(2003) .**الثابت والمتغير في آليات الضبط الإجتماعي**، مركز البحوث والدراسات الإجتماعية، مصر 2003،ط1
3. سيد أحمد طنطاوي، حنان عبد الحليم رزق. (2005). **دور الأسرة في تحقيق الضبط الاجتماعي**، مجلة كلية التربية بالمنصورة، جامعة المنصورة، العدد 57، ص 559-595.
4. عصمت عدلي. (2000). **علم الاجتماع الأمني – الأمن والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، ط1، مصر.
5. كمال الدسوقي. (1990). **زخيرة علم النفس، الدار الدولية للنشر والتوزيع**، مصر.
6. محمد صفوح الأخرس. (1997). **نموذج لاستراتيجيات الضبط الاجتماعي في الدول العربية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 37-38.
7. محمد عاطف غيث، (1979)، قاموس **علم الاجتماع**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر.
8. مصلح الصالح. (2004). **الضبط الاجتماعي**، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن.
9. Chekroun P. (2008). Le contrôle social : les réactions à la déviance et leurs déterminants. *Revue électronique de Psychologie Sociale*, n°3, pp. 71-80. Disponible à l'adresse suivante : <http://RePS.psychologie-sociale.org>.